نظرة تحليلية لبعض الاجتهادات الفكرية التى صاغها الاقتصاديين المعاصريين لمعالجة الفقر فى ظل العولمة الاقتصادية

إعداد

أ.م. د. مصطفى أحمد حامد رضوان

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة، مصر

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٢) . العدد (٦) . يوليو ٢٠٢٣

https://www.rijcs.org/

الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

نظرة تحليلية لبعض الاجتهادات الفكرية التى صاغها الاقتصاديين المعاصريين لمعالجة الفقر فى ظل العولمة الاقتصادية

إعداد

ا.م. د. مصطفى أحمد حامد رضوان.

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة، مصر

تشـكل العولمة أحد المحركات الداعمة للتنمية الاقتصـادية والتكامل الإقتصـادى بين دول العالم فى العصـر الحديث ؛ حيث سـاهمت فى خلق مجتمع كونى كبير يؤثر ويتأثر ببعضـه البعض خصـوصـا فى ظل ما صـاحبها من موجات متصـاعدة من التحول الرقمى وزيادة التجارة عبر الحدود . غير أنها وكما نعلم ظاهرة لها سـلبياته و إيجابياته ، فعلى الرغم مما سـاهمت فيه من وفورات ايجابية تمثلت فى مضـاعفة حجم تجارة السـلع والخدمات عالميا إلا انها عجزت عن سد الفجوات بين أفقر الدول وأغناها ، وهذا الأمر الذى شغل العديد من أذهان الإقتصاديين لتوفير العديد من الحلول والتى تتواءم وتتكيف لتطويع العولمة للمسـاهمة فى تقديم حلول من شأنها العمل على الحد من الفقر البشرى وفقر الدخل .

هذا ولقد **تباينت الحلول التى تسعى لصياغة آليه عولمية هادفة لتقليل معدلات الفقر عالميا ؛ إذ ذهب البعض إلى** ضرورة تشكيل حكومة عالمية هدفها إعلاء قيمة الإنسـان بوصـف كونه الأساس الذى من أجله تمارس العملية الإقتصادية ؛ ومن ثم العمل على الإرتقاء بمعيشته وكفالة حياة أفضل له وخصـوصـاً فى مجتمع دول الجنوب ؛ فى حين ذهب البعض الاخر إلى أن الحد من الفقر واثاره يتركز في تحرير الاسـواق و فتح المجال أمام الدول النامية للإنخراط داخل أسـواق الدول المتقدمة .وإتاحة الإمكانات التى تؤهلها للتقدم فى إطار من التعاون الدولى بين دول الشمال الغنى ودول الجنوب الفقير ؛ **تلك الحلول هى من سنحاول تقديمها وتحليلها على**

١- تشكيل حكومة واحدة للعالم كله :-

يرى المفكر الفرنسى جاك أتالى[١] أن العولمة بما رتبته من أثار سلبية على البشرية جمعاء فى مجتمع ما بعد الحداثة ؛ وبخاصة الزيادات والإرتفاعات المتوالية فى معدلات الفقر بنوعيه " **الفقر البشرى وفقر الدخل** " تدفع المجتمع الدولى نحو حافة الهاوية ؛ ومن ثم فإنه ينبغى السعى لتدارك هذا الوضع إنقاذاً للمجتمع الدولى بأسره ويطرح لذلك فكرة مؤداها أن تتشكل أنظمة إشتراكية قوية يكون هدفها فى مصلحة الإنسان والإرتقاء بمكانته. فالإقتصاد وجد من أجل الإنسان وليس الإنسان من أجل الإقتصاد .

و في حقيقة الأمر أن المشروع مأخوذ عن الفيلسوف الألمانى الشهير يورجين هابرماس والذى يعتبره البعض أهم فيلسوف فى الغرب حالياً ويرونه بمثابة كانط أو هيجل الجديد .

وفحوى هذا المشروع أن البشرية فى خطر وليس فقط هذه الدولة أو تلك فإن من واجب الجميع أن يتحدوا لتشكيل حكومة عالمية قادرة على مواجهة التحديات . واقترح تشكيل هذه الحكومة من الدول المتقدمة ، ولكن يجب أن تضم إليها ممثلين عن دول الجنوب الديمقراطية أو السائرة نحو الإنفتاح والديمقراطية . وكما أسست الجماعة الدولية عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ؛ ثم الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا ما حلم به فليسوف التنوير الأكبر إيمانويل كانط قبل مائتى عام أو أكثر .. وبالتالى فهابرماس يسير على خطاه ويوسع فكرته لا أكثر .

---

[١] - يعتبر جاك أتالى أحد المثقفين المعدودين فى فرنسا . وقد كان مستشاراً شخصياً للرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران طيلة سنوات عديدة . وبالتالى فقد مارس السلطة فى أعلى مناصبها من مكتبه بقصر الإليزية وساهم فى صناعة القرار طيلة الثمانينات وحتى بداية التسعينات . والآن هو مستشار الرئيس الحالى لفرنسا نيكولا ساركوزى حيث كلفه برئاسة إحدى للجان الهامة المشرفة على التخطيط الإقتصادى للبلاد . بالإضافة إلى ذلك فهو مؤلف لعديد من الكتب من بينها :- " قاموس القرن الواحد والعشرين " ١٩٩٨ ؛ " اليهود ؛ والعالم ؛ والمال " ٢٠٠٢ ؛ " بليز باسكال " ٢٠٠٠ ؛ هذا بالإضافة لمذكراته التى سجل فيها الأحداث السياسية من يوم إلى يوم عندما كان مقرباً من فرانسوا ميتران .

والواقع أنه توجد الآن منظمات دولية تهتم بالبشرية ككل وليس فقط بهذه المنطقة أو تلك. نذكر من بينها :- منظمة أطباء بلا حدود ؛ ومنظمة الصليب الأحمر ؛ ومنظمة العمل الدولية ؛ ومنظمة التجارة العالمية ...هكذا . وكلها تقوم بأعمال إيجابية ؛ ولكن حان وقت تشكيل حكومة عالمية تنظم الأعمال بين الدول وتفرض سلطتها على جميع الدول بلا إستثناء . وتضم الحكومة الدول الثمانى الكبار فى العالم بالإضافة إلى مجلس الأمن وكذلك رؤساء الدول الذين يمتلكون مقعداً فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وهكذا يمكن لهؤلاء الذين لا يتجاوز عددهم الثلاثين شخصاً أن يمثلوا جميع المناطق الجغرافية فى العالم . بالإضافة الى تأسيس منظومة عالمية هدفها توحيد العملات الموجودة حالياً حتى تتوصل البشرية يوماً إلى عملة موحدة على غرار اليورو الذى وحد أوربا ، وينبغى على تلك المنظومة أن تمول مشاريع التنمية الكبرى فى العالم وبخاصة فى البلدان الفقيرة التى تعانى من سوء التغذية والجوع . وهذه الحكومة العالمية يجب أن تتمتع بالعديد من الإمتيازات و الصلاحيات تتيح لها أن تفرض إحترام مبادىء الديمقراطية على الجميع ؛ و توضع كل مصادر الإستخبارات والعمل البوليسى تحت تصرفها ، وعندئذ ينبغى على ممثلى الحكومة العالمية أن بلورة الميثاق العالمى للحقوق الأساسية للمواطنين فى شتى أنحاء العالم .

وللوهلة الأولى يبدوأن هذا الإقتراح حلماً يصعب تحقيقه ، ولكن كل المشاريع الكبرى فى التاريخ بدأت بالأحلام ؛ وإذا ما تحقق هذا النظام الديمقراطى الإشتراكى فإن عليه أن يبلور أهدافاً أخلاقية تحمي البشرية من المخاطروتوفير حياة كريمة للجميع ، ولكن أنانية الدول الغنية هي أحد معوقات نجاح ذلك المشروع ،فإذا قبلت مشاركة الدول الفقيرة بعض ثرواتها الفاحشة[٢] لكى تأخذ بيدها وتنتشلها من براثن الجوع والفقر والحرمان . ولكن في ظل الظروف

[٢] - المقصود بالثروات هنا ليست الثروات المادية فحسب ولكن ثروات التكنولوجيا والمعلومات والحفاظ على البيئة والصحة وكل ثروة من شأنها كفالة حياة أفضل للمجتمع الإنسانى بأسره .

الراهنة للأمور لا يمكن تحقيق هذا الحلم و إنقاذ المشروع للبشرية ، خصوصا مع الزيادات الطردية اللامتناهية لاعداد الفقراء فى اعقاب جائحة كرونا ؛ والمؤشرات الاقتصادية العالمية المتردية التى تشير الى تراجع الاداء الاقتصادى العالمى فى ظل تفاقم عدد من المشكلات السياسية والاقتصادية عالميا (كأزمة روسيا واوكرانيا ؛ وسلاسل التوريد والشحن ؛ وتصاعد موجات الركود التضخمى فى العديد من دول العالم ... ... الخ

ولكى تمول الحكومة العالمية مشاريعها عليها أن تعيد النظر فى الهيكل الضريبى العالمى بحيث يكون تصاعديا مع معدلات نمو الثروة لدى الاغنياء والطبقات الوسطى ؛ فضلا عن محاولة تعظيم العائد والمنفعة من كافة الموارد الاقتصادية المتاحة فى ظل ارتفاع معدلات الانفاق على البحث العلمى والتطور التكنولوجى الامر الذى يطوع كافة الجهود فى خدمة المساعى الحثيثة للقضاء على الفقر عالميا وتحويل دول العالم إلى جنة الله على الأرض [٣].

٢- تحرير التجارة العالمية أحد السبل الرئيسية لتخفيض معدلات الفقر عالميا:-

فى محاولة من الإقتصاديين بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لإبراز سياسة التحرير التجارى وفتح الأسواق الدولية و التخلص من أثار الأزمات الإقتصادية وخاصة التي تواجهها دول الجنوب و من أبرزها مشكلة الفقر و زيادة معدلات الفقراء بتلك الدول ؛ ذهب كلاً من جون ناش[٤] ودونالد ميتشل[٥] ؛ فى مقالهما بمجلة التمويل والتنمية " **كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد فى إطعام الفقراء** "[٦]–حيث أن الغذاء والتغذية السليمة تعتبران أحد

[٣] جاك أتالى ؛ كتاب الطريق الإنسانى من أجل مستقبل أفضل نحو إشتراكية – ديمقراطية جديدة – ترجمة هشام صالح ؛ أكتوبر ٢٠٠٧ ؛ الشركة السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ؛ من ص ٢٣١ : ٢٥٢ .

[٤] جون ناش يعمل مستشاراً للسلع الأساسية والتجارة فى دائرة التنمية الريفية بالبنك الدولى

[٥] دونالد ميتشل خبيراً إقتصادياً رئيسياً فى تقرير أفاق التنمية بالبنك الدولى .

[٦] جون ناش ؛ ودونالد ميتشل ؛ كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد فى إطعام الفقراء ؛ التمويل والتنمية عدد مارس ٢٠٠٥ من ص ٣٤ : ص ٣٧ .

مؤشـرات الفقر البشـري و توفرها و عدم توفرها يحدد حجم و شـكل الفقر في أي بلد و حجم الغذاء يقيس معيار القدرة الشرائية لأي مجتمع .

و للوهلة الأولى لا تبدو السياسة التجارية ؛ أداة مثالية لمكافحة الجوع والفقر . إلا أن التخلص من الحواجز الحمائية المكلفة قد يكون واحداً من أفضل الطرق لوضع الطعام على موائد الفقراء . جدير بالذكر أن قد تأثر نحو ٨٢٨ مليون شخص بالجوع في عام ٢٠٢١ ؛ أى بزيادة ٤٦ مليون شخص من العام السابق ، و ١٥٠ مليون شخص أكثر من عام ٢٠١٩[٧].

وحرص كل من البلدان المتقدمة والنامية على زيادة معدلات الإنتاج القومى من المحاصيل الغذائية وتخليهم عن فكرة زيادة الدخول ظناً منهم أنها أفضـل طريقة لتحقيق الأمن الغذائى الجوع والفقر. مما أدى الي تفاقم هذا الإنشـغال فى البلدان النامية من جراء المغالاة فى دعم الإنتاج الزراعى فى البلدان الصناعية مما يسبب تشوهات ضخمة فى أسواق الغذاء العالمية .

غير أننا نرى على النقيض من ذلك أن تحرير التجارة والذى يمثل أحد أسـلحة ترسـانة محاربة الجوع ؛ أنه يمكن أن يقدم إسـهاماً له أهميته من خلال توفير طعام رخيص فى البلدان التى تأخذ بالحماية ؛ وتعزيز الإقتصاد العالمى ؛ والمساعدة فى إنتشال الملايين من وهدة الفقر .

تأسـيسـا على ما سـبق ؛ **فإن السـؤال الحقيقى هو كيف يمكن توفير الفرص للفقراء ليكسـبوا دخلاً كافياً يمكنهم من الوفاء بإحتياجاتهم الإستهلاكية ؛ بغض النظر عما إذا كانت من المواد الغذائية المنتجة محلياً أم المسـتوردة من الخارج ؟** . وهنا يمكن القول بأن تحرير التجارة له دور هام ؛ نظراً لأنه سيفتح الأسواق أمام المنتجين فى البلدان النامية ليس فقط لبيع منتجاتهم بأسعار مرتفعة ؛ بل يحفزهم الى شراء تكنولوجيا وأليات أفضل للإنتاج ؛ مما يساعد

[٧] تقرير أممي: العالم يسير إلى الخلف فيما يتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية :- https://news.un.org/ar/story/٢٠٢٢/٠٧/١١٠٦٣٣٢

بدوره فى زيادة إنتاجيتهم وحجم دخولهم ، مما يتطلب هذا الأمر تكامل الدول الغنية مع الفقيرة و التزامهم بتحرير التجارة العالمية .

وفى ظل الظروف الحالية و السعي وراء وضع إستراتيجيات للحد من معدلات الفقر وليس هدفهم زيادة الإنتاج المحلى من المواد الغذائية وذلك من خلال إدراك أن للإستراتيجية الشاملة لمحاربة الجوع لها مكونات عديدة و ان انخفاض الدخل من توفره هو أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه تلك الإستراتيجية . **ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف يمكن لتحرير التجارة أن يمد يد العون ويساعد على زيادة دخول الفقراء ؟** نرى أنه يمكن تحقيق ذلك إذا ما تحققت الأولويات التالية :-

* التزام كافة البلدان – الغنية والنامية – بتخفيض سقف الأسعار الملزمة بالنسبة للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية الأخرى حتى يمكن تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة بشكل كبير . وينبغى أن يقترن بضمانة خاصة أو آلية للحماية فى حالة الطوارىء بالنسبة للبلدان النامية

* ينبغى للبلدان النامية أن تعزز الأمن الغذائى للأسرة ؛ من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من المنتجات الغذائية . ودعم صغار المنتجين حتى يتسنى لهم التكيف مع الأوضاع و الظروف الراهنة ؛ قد يتطلب الأمر إنشاء شبكات أمان ؛ أو نظم إنتقالية لتقديم المساعدات .

* ينبغى أن انشاء إستراتيجيات التنمية الريفية ووضع سياستها ؛ وكذلك الإستثمارات المخصصة لتعزيز الإنتاجية وخدمات الدعم ؛ على زيادة الدخول الريفية وتحسين مناخ الإنتاج الزراعى بصفة عامة (بما فى ذلك الصادرات) وليس على زيادة إنتاج المواد الغذائية .

* خفض الضرائب أو القيود على الصادرات من جانب البلدان المصدرة للمواد الغذائية فى فترات إرتفاع الأسعار العالمية .

* ينبغى أيضـــاً تنظيم ما تقوم به البلدان الغنية من عمليات إغراق لفائض إنتاجها تحت ما يسمى " **المعونة الغذائية** " فى البلدان النامية وفى فترات الفائض العالمى الضخم ؛ نظراً لأن ذلك يقوض إنتاج الغذاء المحلى وقنوات التسويق المحلية .

* ينبغى على البلدان النامية أن تخفض من جانب واحد الحواجز التنظيمية وحواجز الحدود أمام التجارة فى المدخلات الزراعية مثل البذور والكيماويات والمعدات .

* ينبغى على البلدان النامية أن تخفض الحواجز عبر الحدود أمام التجارة الإقليمية فى المواد الغذائية والإســتثمار فى تخفيض تكاليف هذه التجارة . ولما كانت الصــدمات التى تواجه عرض المواد الغذائية غير مرتبطة إرتباطاً تاماً فى البلدان المجاورة ؛ فإن تدفقات التجارة الإقليمية يمكن أن تساعد على إستقرار الكميات المعروضة والأسعار .

* إن التحرير العالمى الكاسـح للتجارة يمكن أن يؤدى إلى زيادة هيكلية فى أســعار المواد الغذائية عالمياً ؛ مما تؤثر ســلباً على المســتهلكين الفقراء . بيد أنه ينبغى أن يكون هناك فترة كافية من الوقت لإجراء التصحيح . بالإضافة الى البلدان التى تفرض حالياً رسوماً جمركية على الواردات من المواد الغذائية ؛ يمكن تعويض الأثر المحلى للأســعار الأعلى للأســواق العالمية بتخفيض الرسوم الجمركية .

ويمكن للنظام التجارى العالمى أن يلعب بوضــوح دوراً فى تخفيف الجوع ؛ إلا أنه الأمر يقتضــى أن تنظر الحكومات فيما وراء الآثار قصــيرة الأجل للحواجز الحمائية ، إلى أن يســعوا لإقامة نظام مفتوح يسمح للناس كافة بفرص مادية وإقتصادية كافية للحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ.

وعلى الرغم من الإمدادات العالمية الكافية ؛ وجزئياً بســبب الأســعار العالمية المخفضــة نســبياً؛ يفرض كثير من البلدان رســوماً جمركية على الواردات من الموارد الغذائية لحماية وتشجيع الإنتاج المحلى الأعلى تكلفة . تتحمل الجزء الأكبر من عبء التكلفة الناشىء عن كل من

سياساتها الحمائية الخاصة بها والسياسات الحمائية للبلدان الأغنى . مما تسبب حماية المواد الغذائية فى إرتفاع الأسعار المحلية للأغذية ، الذى من خلاله يضر أساساً فقراء المستهلكين نظراً لأن إنفاقهم على الطعام غير متناسب مع إنفاقهم على غيره . كما أن الحماية أيضاً لا تفيد فقراء الريف بالمثل ؛ لأنها تتجاهل مجموعتين كبيرتين هما :- من لا يملكون أرضاً زراعية ولكنهم يضطرون إلى وضع أسعار أعلى بإعتبارهم مستهلكين ، ومن يملكون أرضا زراعية ولكنهم لا ينتجون للأغراض التجارية . بل أنه حتى المنتجون التجاريون الذين قد يشهدون زيادة قصيرة الأجل فى دخولهم ؛ لن يحصلوا على فوائد طويلة الأجل مثل تضييق الفجوة فى الدخول بينهم وبين غير المزارعين بصورة كبيره ، ولسد تلك الفجوة يجب توفير بعض الإجراءات التي من شأنها تؤدى لزيادة الإنتاجية الزراعية وتيسير إنتقال العمالة .

جدير بالذكر أنه على الرغم مما قدمه الرأى السابق من طرح لحل مشكل الفقر والجوع عالمياً وبخاصة فى الدول النامية إلا أن الوضع الإقتصادى العالمى وما يشهده الآن من إرتفاعات متوالية لأسعار الغذاء عالمياً أطاح بالأساس الإقتصادى الذى قام عليه هذا الرأى .

- كذلك فإنه على الرغم من إتخاذ أصحاب هذا الرأى من توفير الغذاء عن طريق تداول فوائض الدول الغنية وتحرير التجارة فى الدول النامية لزيادة الدخول قوام لرأيهم لحل مشكلة الفقر ؛ غير أن مشكلة الفقر وبخاصة الفقر البشرى " إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية ؛ وهى العيش حياة طويلة فى صحة وإبداع ، والتمتع بمستوى معيشة لائق وبإحترام الذات ؛ وكذلك إحترام الآخرين " . ومن ثم فإن حصر حل مشكلة الفقر فى الغذاء والحصول على التغذية السليمة يشوبه العديد من أوجه القصور فى مواجهة تلك المشكلة .

وقد حاول أصحاب الرأى السابق تقديم حلول لمشكلة الفقر والجوع فى البلدان النامية ؛ متناسين بذلك كون أن الفقر هو مشكلة إقتصادية عالمية تصيب كلاً من البلدان النامية والمتقدمة على حدا سواء.

هذا ونرى أنه فى ظل ما تفرضه آليات العولمة ومنظماتها من ضرورة تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق ، فإنه يتعين على كل دولة أن تنمى ذاتها وتطور من قدراتها فى ظل تلك المنافسة بل والعمل على تلبية إحتياجاتها التنموية الإجتماعية والإقتصادية ، وإحدى تلك الإحتياجات التنموية ذات الطابع الإجتماعى والإقتصادى هى الحد من المعدلات المتزايدة للفقر بخاصة فى الدول النامية ، وإزاء ذلك فأن تلك الدول تحتاج لاطار حاكم يشكل آلية لمواجهة أحد أخطر التحديات التنموية – الحد من الفقر- تلك الآليه تقوم على محاور ثلاثة ؛ الأول :- **المحور المحلى** :- وفيه سنقدم حلول من شأنها دعم التنمية المستقلة فى ظل ما تفرضه العولمة ومنظماتها من تحرير الأسواق ، **المحور الثانى :- المحور الإقليمى** :- ويهدف إلى بيان أن إحدى عوامل كفالة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستويات تنمية من شأنها الحد من الفقر من الممكن أن تتم من خلال التكتلات الإقتصادية خصوصا فى الدول النامية مع ما توفره من وفورات إيجابية ، **المحور الثالث :- المحور الدولى** :- ونبين فيه كيف يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تكون أكثر موائمة للإحتياجات التنموية فى الدول النامية ؛ وكيف يمكن تعديل صندوق النقد الدولى بما يتوافق وإحتياجات التنمية كذلك فى البلدان النامية بما يساعد فى الحد من المعدلات المتزايدة للفقر، فضلا عن ذلك فإننا فى إطار المحور الدولى سنقوم بتقديم إطار هدفه للحفاظ على نافذة الفرص المفتوحة عن طريق تحقيق تناقص فى الأضرار البيئية العالمية و زيادة الإنبعاثات الحرارية الظاهرة البيئية الأكثر تأثيراً على المحيط التنموي العالمى . ترتيباً على ما سبق فإن تلك المحاور الثلاثة سنقوم ببيانها فيما يلى :-

أولاً :- المحور المحلى :-

أن التنمية الشاملة لمجتمعات العالم الثالث فى حاجة إلى دولة ديمقراطية قوية بالتأييد الشعبى ، من خلال المشاركة الشعبية والتى ورثتها من أيام الإستعمار قديماً ومن خلال ما تفرضه عليها القوى الفاعلة الآن فى المجتمع الدولى من نمط معين للحياة من نظم للقهر

والفساد والعجز والتبعية . ومن هذا المنطلق يرى خبراء الإستراتيجية العسكرية فى بعض الدول النامية أن توفير الأمن الخارجى يكون عن طريق القوة الشاملة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والعسكرية . وبلغة الإقتصاد تسمى هذه العملية التنمية الشاملة والمطردة . وجوهرها الإستقلال هو توفير أعظم قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المؤيدة شعبياً نتيجة عوامل الضغط الخارجى وفى مقدمتها آليات الرأسمالية العالمية .

ولكن هذا الإعتماد لا ينفى ضرورة التعامل مع الخارج ؛ وفى عصر يتحلل فيه العالم من كافة الحواجز الحمائية التجارية لن تبقى التنمية مستقلة إلا بقدر دعمها للقوة الشاملة والقدرة التنافسية لمنتجاتها فى الأسواق الخارجية فحسب ولكن أولاً وقبل كل شىء فى الأسواق الداخلية التى فتحت بفعل التوقيع على إتفاقيات الجات بداية من العام ١٩٩٤ أمام المنتجات المستوردة من سلع وخدمات ورؤوس أموال [٨].

فالخطر الأعظم اليوم لا ينحصر فى علاقات القوى فى شبكة المعاملات الدولية ، وإنما السقوط خارج هذه الشبكة تماماً ، ويجب أن نعنى تماماً آليات التهميش . فهناك عدد كبير من دول العالم الثالث تقع فى أطراف الشبكة ، أى فى وضع يسميه الإقتصاد الأكاديمى (المنتج الحدى) ويعرف بأنه المنتج الذى يغطى تكلفة إنتاج السلعة ولا يحقق ربحاً فى حين يحقق المنتجون الكبار ربحاً أعلى من متوسط الأرباح ؛ جزء منه يسمونه (الريع) مرتبط بكبر حجم الشركة . وما يعنينا هنا أن إقتصادات السوق تؤكد أن المنتج الحدى يفلس إذا إنخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذ عن تكلفة إنتاجه . وهذا الأمر فى نظر الليبراليين أمر إيجابي لأنه نتيجة إعمال قانون البقاء للأصلح الذى هو وحده سبيل التقدم المستمر ؛ ومن ثم فإن

[٨] - د .إسماعيل صبرى عبد الله ؛ العرب والعولمة ؛ مرجع سبق ذكره ص ٣٧٢

التهميش يهدد كثيراً من أقطار العالم الثالث ؛ وبالتالى فإن بلدان العالم الثالث لابد أن تتجاوز الوضع الحدى بمسافات كبيرة[٩] .

ومن ثم فإنه ينبغى أن تسعى البلدان النامية الى تحقيق التنمية المستقلة تحقيقا لأهدافها التنموية مع مراعاة ما تفرضه علينا إلتزامات منظمة التجارة العالمية من نمط للتجارة – فى السلع والخدمات – والصناعة والزراعة ...الخ . ومن ثم فإنه ينبغى على الدولة وهى تضع إستراتيجيتها للتنمية المستقلة الوضع فى الحسبان القدرة التنافسية للمشروع وكذلك القدرة التنافسية على المستوى الكلى [١٠].

حيث أن المقدرة التنافسية فى الواقع تؤثر على بعض الأمور الجوهرية مثل قدرة الإقتصاد على إنتاج سلع وخدمات تزيد عن حاجاته وبمواصفات جيدة بشكل يجعلها تستطيع تسويقها فى السوق العالمية أى تكون

محلا للطلب فى الداخل والخارج على نحو أكثر فاعلية مقارنة بغيرها من المنتجات الأخرى . إذن فالمقدرة التنافسية لها جانبان :-

الأول :- يتعلق بالإقتصاد المعنى ذاته وإمكاناته الزراعية والصناعية والخدمية والعالمية والتسويقية ..الخ . **والثانى :-** نسبى وهو مقارنة الأوضاع السابقة بأوضاع الدول الأخرى .

[٩] -د . إسماعيل صبرى عبد الله ؛ العرب والعولمة ؛ مرجع سبق ذكره ص ٣٧٢

[١٠] سبق أن بينا المقصود بالقدرة التنافسية للمشروع وللقطاع وللدولة ونحن بصدد عرض التنافسية كآلية من آليات العولمة .

وبالنسبة للعوامل التى تتعلق بالإقتصاد الوطني نجد أن هناك عوامل تتعلق بالمنشأة ذاتها ؛ وهيكلها الرأسي والأفقي ومدى فعاليتها وكفاءة إدارتها..الخ ؛ كما تعتمد على ما يتعلق بالسوق المحلية من حيث الطبيعة والحجم ونوعية السياسات الاقتصادية والتجارية السائدة منها[١١] .

ترتيباً على ما سبق فإننا نستطيع تحقيق التنمية المستقلة المرتكزة على معايير المقدرة التنافسية من خلال إتباع الخطوات التالية :-

١- وضع إستراتيجية قومية طموحة تتلاءم وفقاً للإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية مع ما يتوافر للبلدان النامية من مقومات إقتصادية وثروات. وبما يتلاءم فى المقام الأول من العمل على تقليل معدلات الفقر بنوعيه .

٢- العمل على تحقيق الإستقرار فى الإقتصاد الكلى وذلك بما يتيح القيام بإتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمار والإدخار بصورة تتمشى مع العوامل الأساسية الإقتصادية الكامنة ؛ ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصيص والتوزيع الكفء للموارد الإقتصادية المتاحة . كما أن إستقرار الإقتصاد الكلى يؤدى إلى تعزيز وتدعيم الثقة فى المناخ الإستثمارى والتى يمكن بدورها أن تشجيع الإستثمار المحلى وتدفق رأس المال الأجنبى إلى الداخل[١٢] .

٣- تطوير سوق المال وتحرير النظام المالى ؛ إذ تتطلب تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الإستثمارية المتنافسة ، ووجود أسواق مالية مستقرة مزودة بأدوات وأنظمة جيدة التصميم . وفى هذا الصدد ؛ فقد توصلت الدراسات التى أجريت بإستخدام البيانات على المدى الطويل إلى وجود علاقة ثابتة وإيجابية بين النمو ومؤشرات التطوير المالى ، و قد تبين أن الدول

---

[١١] - د. السيد أحمد عبد الخالق كتاب التعليم والعولمة ؛ وتحرير التجارة العالمية ؛ غير مذكور دار النشر ولا سنة النشر من ص ٧ ؛ ص ٨

[١٢] - عماد الليثى ؛ بعد نصف قرن : التكامل الإقتصادى العربى ؛ دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ؛ ٢٠٠٣ ؛ ص ١٢٥

التى تعانى من إنخفاض النمو ؛ قد إتسمت بصورة نموذجية بإنخفاض ملموس فى مستوى التطوير المالى[١٣] .

٤- **الاستقرار السياسى :-** ولا يعنى هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هدفها تحقيق الإستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة فى المجتمع . وهذا لا يتصور إلا ملاصقاً للتعددية السياسية وحرية العمل السياسى وتكوين الأحزاب وحرية حركتها . ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمى للسلطة إلا بالإنتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليهم وصف النظافة والنزاهة . وميزة الديمقراطية هى أنها تنظم قواعد الصراع الإجتماعى وتفتح باب إنتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب). ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التى يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئاً كثيراً يطبقون سياسات لم تكن منتظر[١٤] .

٥- **ضرورة تشجيع اللامركزية فى إتخاذ القرارات :** نجد أن التنمية تعنى المشاركة فى ممارسة الحكم بمعنى أنه إذ قصرنا ممارسة السلطة على السلطات المركزية فى العاصمة فإن ذلك من شأنه العجز عن الوصول لأجزاء كثيرة من المحيط الجغرافى للدولة خصوصاً مع الإتساع الجغرافى للعديد من الأقطار النامية ولذلك ؛ فإننا نرى أن إضفاء نوع من اللامركزية فى ممارسة المسئوليات الإقتصادية وإعطاء قدر من تلك المسئولية للسلطات المحلية من شأنه تقليل حجم الحرمان الذى من الممكن تعانيه المناطق النائية بل وعلى العكس من الممكن وضعها على خريطة التنمية بطريقة أكثر جدوى وفاعلية .

---

[١٣]- د. عماد الليثى ؛ بعد نصف قرن : التكامل الإقتصادى العربى ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ١٢٦

[١٤]- د . إسماعيل صبرى عبد الله ؛ العرب والعولمة ؛ مرجع سبق ذكره من ص ٣٧٩ : ٣٨٧

٦- **تخصيص الموارد الإقتصادية :-** يرى العديد من الإقتصاديين أنه تماشياً مع آليات السوق من سيادة القطاع الخاص وضرورة مشاركته بدور فعال فى عملية التنمية ؛ ومن ثم العمل على تخصيص المنشآت الإقتصادية المملوكة للدولة ببيعها لمستثمرى القطاع الخاص الوطنيين والأجانب لتكون أكثر فاعلية فى عملية التنمية . غير أننا نرى أن التخصيص أو الخصخصة له أشكال متعددة ولعل المقصود بمشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية ليس بيع المنشآت العامة فحسب ، وإنما تطبيق آليات وسياسات القطاع الخاص على الإقتصاد الوطنى ، وهو ما يمكن أن يترجم من خلال أن تكون الدولة أحد المستثمرين شأنها شأن غيرها من المستثمرين بدون إحتكارات سلعية أو خدمية يطبق عليها قوانين القطاع الخاص ، الخاص حسب العوائد ، ومن هنا يمكن للدولة أن تحقق إيرادات تفوق تلك التى تحققها من إيرادات بيع القطاع العام وبصفة مستديمة تكفل لها القيام بمتطلباتها الإجتماعية من خلال أداء أفضل لوظيفتها التوزيعية .

٧- **العمل على زيادة تمويل النشاط الإستثمارى فى الإقتصاد بما يحقق رفع معدل الإستثمار** ونمو الناتج والدخل والتشغيل وتعزيز وتقوية المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية لتمكينها من أداء وظائفها المالية والمصرفية بكفاءة وإقتدار وتحسين الخدمات المصرفية **التى يتم تقديمها من خلال :-**

أ- العمل على تطبيق سياسة نقدية متوازنة تدعم الإستقرار الإقتصادى وتحد من إختلالاته .

ب- التحرير الكلى لأسعار الفائدة بغرض تشجيع الإدخار المحلى وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

ج- تخفيف قيود الإئتمان لتحسين قدرات البنوك الإقراضية وتلبية متطلبات الإستثمار وفق قواعد الوساطة المالية .

د- السيطرة على نمو العرض النقدى وتمويل عجز الموازنة – كأحد مظاهر الإقتصاديات النامية – من خلال مصادر حقيقية .

هـ- مواصلة العمل على إصلاح النظام المصرفى لتحسين الوساطة المالية ومن ثم زيادة معدلي الإدخار والإستثمار وتقليل المخاطر التى تواجه المدخرين والمستثمرين .

و- إصلاح النظام المصرفى بما يساعد فى تمويل المشروعات الصغيرة لخدمة محدودى الدخل والفئات الفقيرة [١٥].

٨- **الإستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى :-** لاشك أن زيادة الإستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى ، تؤدى إلى زيادة الكفاءة وإنتشار إستخدام التكنولوجيا وتشجيع الإبتكارات ،ومن ثم يعد الإستثمار الحالى فى التعليم أحد محددات النمو الإقتصادى فى المستقبل . وهذا هو ما أكدته الدراسات التى تناولت هذا الموضوع بالبحث والتحليل ؛ حيث وجدت دليلاً على الأثر الإيجابى القوى للتغيرات التى تحدث فى مستوى التعليم على مستوى النمو الإقتصادى[١٦] . وهو ما يعنى أن العمالة التى تقف وراءه تكون قادرة على تحقيق ذلك ؛ وهو ما يعنى ضرورة توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته . ففى حقيقة الأمر أن المنافسة السلعية والخدمية تخفى وراءها منافسة عمالية . **فعلى سبيل المثال** ؛ نجد ضرورة أن تكون السلع والخدمات ذات مواصفات عالمية ترعاها منظمة الواصفات العالمية أيزو ؛ من خلال ما يعرف بنظام ضمان الجودة والمعروف الآن بالأيزو ٩٠٠٠-٩٠٠٤ ؛ وكما يقول البعض أن الأيزو يتطلب مواصفات تبدأ من التصميم وتنتهى بالخدمة أى مراحل وعمليات تشكل فى مجموعها الدور الذى ينهض به العنصر البشرى . يضاف إلى ذلك ما يعرف بإدارة الجودة الإدارية الشاملة وهذا المطلب الأخير

---

[١٥] – برنامج عمل الحكومة اليمنية لعام ٢٠٠٣ ؛ موقع المؤتمر نت :-
http://www.almotamar.net/1795.htm

[١٦] - د. عماد الليثى ؛ بعد نصف قرن : التكامل الإقتصادى العربى ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ١٢٦ ؛ ١٢٧

وغيره يعنى صراحة لا ضمناً ضرورة توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته وهو ما يعنى بدوره أن التعليم والتدريب عليهما الدور الأكبر فى هذا الصدد وعلى مختلف المستويات[١٧] .

٩- إعداد سياسة عامة للأجور ومرتبات العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاعات المرتبطة به - بوصف كونه أحد أقل القطاعات تماشياً مع المتغيرات الإقتصادية فى الدول النامية والتى أبرزها إرتفاعات معدلات التضخم – متقيدة بمراعاة التزايد المستمر فى معدلات التضخم مراعاة لمحدودي الدخل ؛ ولكفالة نوع من الإستقرار النفسى للعاملين بما له من أثر إيجابى على مسار العمل .

١٠- إستمرار الجهود فى إعادة هيكلة الإقتصاد الوطنى وتحفيز القطاعات الإقتصادية الواعدة ذات الكثافة العمالية وبالذات قطاعات السياحة والصناعة والثروة السمكية .

١١ – رفع كفاءة القطاع الزراعى وإنتاجيته ومعدلات نموه .

١٢- العمل على توسيع مشاركة المرأة فى الأنشطة الإقتصادية .

١٣- ينبغى ترشيد الأطر القانونية والتنظيمية لخفض التكاليف المرتفعة لممارسة الأعمال ؛ ولزيادة كفاءة الإنتاج؛ وتحديث التشريعات المنظمة للنشاط التجارى بما يعزز نهج حرية التجارة ودعم المنافسة ومنع الإحتكار وحماية المستهلك وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع المبتكرين.

١٤- كما يجب أن توجه السلطات الوطنية إهتماماً أكبر لإصلاح وتوسيع شبكة النقل والإتصالات وتحديث قطاعات الطاقة والمياه[١٨] .

---

[١٧] - د. السيد أحمد عبد الخالق كتاب التعليم والعولمة ؛ وتحرير التجارة العالمية؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ١٢ ؛ ١٣

[١٨] - جودال جوندوى ؛ قضايا الألفية الثالثة- الاقتصاد العالمى – إفريقيا – التمويل والتنمية عدد ديسمبر ١٩٩٩ من ص ٦

١٥- ينبغى أن تتوسع الحكومة فى توفير الخدمات العامة الرئيسية بما فى ذلك الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الإبتدائى وتحسين نوعيته وعلى إقامة البنية الأساسية الإقتصادية . ويستدعى هذا دعم المؤسسات والتشريعات العامة بما فى ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها وإصلاح الخدمة المدنية لتعزيز النزعة المهنية والالتزام [١٩].

١٦- دراسة إمكانية إقامة مناطق حرة فى الموانىء الإستراتيجية والمناطق الحدودية .

١٧- عملاً على مواجهة النمو المتسارع للسكان يقتضى ذلك ضرورة :-

أ- تعزيز برامج التوعية متعددة الإتجاهات لإحداث تغيير سلوكى فى جوانب الإنجاب المبكر والمتأخر والمتقارب . والوعى بمتطلبات وحجم الأسرة المرغوبة .

ب- نشر كافة الخدمات الإجتماعية الأساسية وخدمات الأسرة مع إعطاء أولوية للمناطق الفقيرة والمحرومة .

ج- تكثيف الجهود والبرامج الإعلامية فى مختلف وسائل الإعلام ووسائل الإتصال المباشر بالمجتمع لخلق وعى عام داعم متفاعل .

د – تعزيز دور المرأة والمنظمات الداعمة لها فى القضايا السكانية .

هـ- تشجيع قيام منظمات المجتمع المدنى العاملة فى المجالات السكانية فى نشر الوعى بالقضايا السكانية وفى تقديم الخدمات ؛ وتعزيز علاقة الشراكة وتوسعة قاعدتها بينها وبين المؤسسة الحكومية .

و- ربط قضايا السكان بكافة السياسات والبرامج التنموية التى تتبناها الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى [٢٠].

---

[١٩] - جودال جوندوى ؛ قضايا الألفية الثالثة- الاقتصاد العالمى – إفريقيا – التمويل والتنمية عدد ديسمبر ١٩٩٩ من ص :٧

[٢٠] - برنامج عمل الحكومة اليمنية لعام ٢٠٠٣ ؛ موقع المؤتمر نت :-
http://www.almotamar.net/1795.htm

١٨- فى إطار تطبيق الإستراتيجية القومية للتنمية المستقلة والتى تهدف فى المقام الأول للحد من المعدلات المتزايدة للفقر قد ينتج حدوث إضطرابات إقتصادية قصيرة أو متوسطة الأجل ؛ من شأنها أن تخل بالأمان الإجتماعى ؛ وعليه عملاً على تفادى تلك الآثار السلبية الإقتصادية لتلك الإستراتيجية القومية نقترح وضع قانون للتصحيح التجارى يعمل كمكمل للقوانين التى ستطلق تنفيذاً لتلك الاستراتيجية هدفه تصحيح الإختلالات الناتجة عن التطبيق ومراعاة النواقص فى التطبيق؛ **مثال لذلك** الولايات المتحدة التى كان لديها منذ عهد الرئيس كيندى منذ أكثر من أربعين عاماً ؛ قانوناً للتصحيح التجارى ليعمل كمكمل للمفاوضات التجارية الكبرى . وأحدث صيغة اعتمدت فى عام ٢٠٠٢ جنباً إلى جنب مع هيئة ترويج التجارة خصصت ملايين الدولارات لإنفاقها على إعادة التدريب والتعليم والتأمين الصحى ومزايا المعاشات . فإذا كان أكبر إقتصاد تنافسى فى العالم يرى أن التصحيح أداة لا غنى عنها لتحرير التجارة ؛ فإنه من الأبدى للدول النامية التى تسعى لبناء نفسها إقتصاديا فى ظل إقتصاد تنافسى عالمى أن تقوم بوضع قانون مماثل يحافظ على الاستقرار المجتمعى ويكفل عدم تزايد معدلات الفقراء .

ثانيا:- المحور الإقليمى :-

أن المحور الإقليمى هو الإطار الثانى من آليتنا المطروحة للحد من المعدلات المتزايدة للفقر فى البلدان النامية خصوصاً فى ظل ما أتاحته منظمة التجارة العالمية من إقامة تكتلات إقليمية إقتصادية فى ظل منظومة تحرير التجارة العالمية . تلك التكتلات الإقليمية تعتبر بمثابة نقطة إنطلاق فعالة نحو تحرير خارجى واسع النطاق ؛ وهوما يوفراطاراً مفيداً يمكن فيه للدول أن تنشىء أطراً تنظيمية مشتركة ؛ وأن تعمل على التنسيق بين سياستها المالية العامة ؛ وتخفيض الرسوم الجمركية ؛ وتحرير التجارة متعددة الأطراف ؛ وكذلك التعاون فى تنمية البنية الأساسية وفى منع الخلافات وحلها . وعليه وفى ضوء ما سبق تبدو لنا أهمية التعاون الإقليمى وتكوين تكتلات إقتصادية خصوصاً للبلدان النامية فى تحقيق ما يلى :-

١- إعادة هيكلة القاعدة الإقتصادية فى الدول النامية :-

لا يزال بعض الدول النامية تعتمد على سلعة أساسية واحدة أو إثنتين أو ثلاثة وتشكل الكتلة الأساسية من صادراتها – مثل البن والكاكاو والقطن والسكر وزيت النخيل والبترول ، وبالتالي من الصعب جداً إقناع تلك البلدان بأنها ستثمر شيئاً من مفاوضات تحرير التجارة التى لا علاقة بها أو تطمئن من جانب مخاوفها الأساسية مثل العرض المفرط ؛ والتقلب الشديد للأسعار ؛ والتآكل المتزايد فى النسبة من السعر النهائى التى تعود للمنتج . ومن ثم فإننا نرى كما ذهب عدد من الإقتصاديين ضرورة إعادة تنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق تبنى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير . وذلك عن طريق إقامة المشروعات الإستثمارية المشتركة – على سبيل المثال فى مجال الأدوية والحديد والصلب والبتروكيماويات ؛ وكذلك العمل على إقامة صناعات إقليمية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج والتكلفة على أسس علمية . بإعتبارها أن هذا الأسلوب الأمثل لتضافر وتفاعل المصالح الإقتصادية الإقليمية فيما بين الدول النامية وذلك لإعادة هيكلة القطاعات الإقتصادية فى كل تكتل إقليمى بين الدول النامية ليكون تكتل تجارى تكاملى وليس تنافسى ؛ وفى ذات الوقت تكون هذه المشروعات المشتركة على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجى .

٢- بناء قاعدة تكنولوجية إقليمية :-

تعتبر مواكبة التطور التكنولوجى التنافسى العالمى يمثل واحد من أهم التحديات أمام التكتلات الإقليمية بين الدول النامية فى مجالات الإنتاج والتسويق وغيرهما مما يتعلق من مجالات تتعلق بالتجارة السلعية و الخدمية ؛ ولذلك نقترح فى ظل ما تفرضه علينا تحديات العصر إنشاء قواعد علمية وتكنولوجية إقليمية فى إطار التكتلات الإقتصادية بين الدول النامية تهدف إلى :-

أولا : تطوير آليات تدريب الموارد البشـرية مهنياً وسـيكولوجياً وفنياً بما يتوافق مع الإحتياجات المستمرة للعملية الصناعية المتطورة تكنولوجياً وذلك لأهمية العنصر البشرى المتفوق مهنياً فى العملية الصناعية التكنولوجية .

ثانياً :- العمل على تهيئة المناخ الملائم للحفاظ على العقول المبدعة فى الدول النامية وعدم هجرتهم لخارج دولهم ؛ وهو ما يسـمى بإسـتنزاف العقول وهى العملية التى تفيد الدول المتقدمة والتى تهيء المناخ لهؤلاء المبدعين للإبداع ومن ثم إسـتغلال إبداعاتهم وتطوير أنفسـهم فى حين تظل الدول النامية غير قادرة على تحديث نفسها نتيجة لإفتقادها للعنصر المبدع . لذلك نقترح بناء قاعدة علمية وتكنولوجية قادرة على تطويع المسـتورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم مملوك للدول النامية بل وإبداع حلول تكنولوجية جديدة لمواكبة التطور التكنولوجى الصـناعى العالمى .

٣- تشجيع عمليات إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة :-

أن توافر المناخ الملائم للإستثمار والذى يعتمد على الإستقرار السياسى والإقتصادى والأمنى والتسـهيلات والإعفاءات الجمركية الضـريبية التى تقدمها الدولة فى ظل التكتلات الإقليمية هو أهم ضـمان لجذب رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى ، و لا شـك فى أن إضـفاء نوع من التكامل الإقتصـادى الإقليمى بين الدول النامية فى ظل ما تفرضـه آليات تحرير التجارة العالمية من ضرورة توافر مقدرة تنافسية سواء على نطاق المشروع ونطاق الإقتصاد الكلى يعطى إنطباع عن إستقرار السياسات الإقتصادية الكلى لدول التجمع الإقليمى بين الدول النامية بل وتطور سـياسـاتها المالية وذلك فى ظل التكامل والتبادل الإقتصـادى بين دول التكتل الإقليمى والذى يكفل حد أدنى من التوزان الإقتصـادى فى دول التكتل الإقليمى مما يعطى إنطباع جيد لمالكي الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن إستقرار أوضاع الإقتصاد الكلى وسياساته بل وتطورها بما

يتلاءم مع التحرير التجارى العالمى مما يجعل التكتلات الإقليمية جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أعلى .

٤- إن الإندماج فى تكتلات إقليمية خصوصا فيما بين الدول النامية يعطى لتلك التكتلات قدرة تفاوضية أكبر :-

فى ظل إتفاقيات التجارة العالمية والتى تتم من خلال منظمة التجارة العالمية والتى تهدف فى المقام الأول لتحقيق المكاسب للدول الأقوى الغنية دول الشمال بغض النظر عما يلحق الدول النامية – دول الجنوبية من مآسي وأضرار، مما يجعلها قادرة على وضع الإلتزامات والشروط والتى تكفل لها القدرة على تنمية ذاتها ، حيث أن التبعية والتهميش يفرض عليها من الشروط والإلتزامات التجارية العالمية .

٥- صياغة إستراتيجية زراعية إقليمية جماعية:-

فى ظل الإرتفاع المتزايد لأسعار المواد الغذائية العالمية وما يستتبع ذلك من تأثير ضخم على إقتصادات الدول النامية وضغوط حيث أن الغالب الأعم من تلك الدول مستوردة لأغذيتها ؛ مما أسفر عنه زيادة معدلات الجوع والفقر فى تلك البلدان النامية . وعليه وكما هو معلوم للكافة فإن دول الجنوب النامى تمتلك العديد من المقومات الرئيسية والضرورية والتى من الممكن أن تكفل لها نوعاً من التكامل الغذائى بل وتحقيق الإكتفاء الذاتي ؛ لذا نقترح إقامة شبكة تكاملية بين الدول النامية فى إطار من التكتلات الإقتصادية الإقليمية بينها تقوم على أساس كفاءة إستخدام وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة وإستغلال الميزات النسبية الموجودة فى كل دولة من دول التكتل الإقليمى مستهدفة تحقيق الإكتفاء الذاتي لدول التكتل الإقليمى النامى .

٦- الاتجاه لإنشاء إتحاد نقدى بين دول التكتل الإقليمى :- يقتضى إثراء التكتل الإقليمى بثقل على الصعيد الإقتصادى العالمى العمل على إنشاء إتحاد نقدي له عملة واحدة مقومة بأحد

العملات الأجنبية ذات الثقل الإقتصـادى (كالدولار أو اليورو) أو ربطها ببعض الأنظمة الأكثر مرونة . ويحمل كل خيار تداعياته السياسية ومتطلباته الإجرائية ، غير أن تصميم إتحاد نقدى فعال سوف يستدعى قرارات حول ما يلى :-

* **إختيار معايير واضحة للتقارب المالى :-** ذلك أن الإنضباط المالى حاسم لنجاح الإتحاد النقدى وبدونه ، يمكن أن تخلق الإختلافات الكبيرة فى الأوضـاع المالية للبلدان الأعضـاء الى توترات تقضى إلى الخلاف السياسى وتعرقل متطلبات التقارب الإقتصادية الكلية الرئيسية الأخرى التى تحقق العمل السلس للإتحاد ؛ مثل إستقرار الأسعار ؛ ولهذا يجب أن تخضع الدول الأعضاء لمدونة مشـتركة للسـلوك المالى – تتألف من قيم مرجعية للمتغيرات المالية ؛ وفي إطار عمل محاسـبى مشـترك لإجراء حسـابات المالية العامة ؛ وإجراءات ملائمة للميزانية للمحافظة على الإنضباط المالى –مع إعطاء الأولوية العليا لتحقيق التقارب المالى قبل العمل بالعملة المشتركة.

* تحديد سياسة سعر الصرف المشترك لتشمل تجميع الإحتياطات الأجنبية والتثبيت الذى لا رجعة فيه لأسعار التحويل الثنائية .

* تطوير مؤسسات مثل بنك مركزى مشترك ؛ لدعم الإتحاد النقدى ؛ وأيضاً مجموعة مشتركة من الوسائل لتأمين أن يكون لعمليات السياسة النقدية تأثير مماثل فى كل دول التكتل الإقليمى

* خلق نوعية بيانات ملائمة وقواعد مشـتركة لتقييم التقدم نحو معايير التقارب والالتزام بأهداف السياسة النقدية .

* تنفيذ إصلاحات هيكلية لإكمال الاتحاد النقدى [٢١].

[٢١] - أوجو فازانو و زبير إقبال ؛ موضوع " عملة مشتركة " ؛ مجلة التمويل والتنمية ؛ عدد ديسمبر ٢٠٠٢ من ص ٤٢ : ص ٤٥

ثالثاً:- المحور الدولى :-

فى هـذا الإطـار نحـاول أن نبين كيف يمكن لمنظمـة التجـارة العـالميـة أن تكون أكثر موالاة للإحتياجات التنموية فى الدول النامية ؛ وكيف يمكن تعديل صـــندوق النقد الدولى بما يتوافق وإحتياجات التنمية كذلك فى البلدان النامية بما يســاعد فى الحد من المعدلات المتزايدة للفقر ؛ وذلك بما يتماشــى والآليات التى طرحناها فى المحورين التنمويين المحلى والإقليمى فى آلياتنا الهادفة للحد من الفقر ؛ فضــلاً عن ذلك ســنعمل على تقديم إطار هدفه الحفاظ على نافذة الفرص مفتوحة عن طريق تحقيق تناقص فى الأضرار البيئية العالمية وبخاصة زيادة الإنبعاثات الحرارية الظاهرة البيئية الأكثر تأثيراً على المحيط التنموي العالمى ، وذلك وفقاً لما يلى :-

أ- منظمة التجارة العالمية منظمة صديقة للتنمية [٢٢]:-

من المعلوم أن منظمة التجارة العالمية تحركها النزعة التجارية ؛ أى رغبة الأعضــاء فى تحســين معدل تبادلهم التجارى عن طريق فرص وصـول أفضـل لأسـواق الأعضـاء الآخرين . فالتركيز لا ينصب على رفاهية الأعضاء وآفاق نموهم ؛ بل على الطرق التى تفرض بها السـياسـات الوطنية تكلفة على البلدان الأخرى . فقد يحدث على ســبيل المثال ؛ أن يكون هناك منطق لمنح الدعم (للتعويض عن إخفاق السوق) حتى لو كان ذلك على حساب بلدان أخرى .

ولكن كيف يمكن أن تصبح إتفاقات منظمة التجارة العالمية أكثر دعماً للتنمية ؟[٢٣]

---

[٢٢] - برنارد هوكمان ؛ جعل منظمة التجارة العالمية أكثر دعماً للتنمية ؛ مجلة التمويل والتنمية ؛ عدد مارس ٢٠٠٥ ص ١٥ ؛ ص ١٦

[٢٣] ذهب البعض إلى أنه جدلاً ؛ يتعين على إتفاقيات منظمة التجارة العالمية أن :-

* تزيل الحواجز الأجنبية على التجارة بالنسبة للمنتجات التى تنتجها البلدان الفقيرة -
* تقلل الحواجز المحلية التى ترفع الأسعار وتقلل تنوع السلع والخدمات التى تستهلكها الشركات والأسرة –
* تدعيم وتبنى قواعد تنظيمية تكميلية ومؤسسات تعزز التنمية) .

هذا وتحد قوى الإقتصاد السياسى من تحقيق الهدف الأول ؛ فالبلدان الصغيرة والفقيرة ليس لديها الكثير لتقدمه فى التبادل تجارى النزعة فى ظل منظمة التجارة العالمية لتغرى البلدان الكبيرة على إلغاء السياسات التى تضرها . وقد حفزت

يطرح البعض نهجاً يتضمن جعل منظمة التجارة العالمية أكثر دعماً للتنمية إرتكازاً على عناصر ثلاثة :-

أولاً :- قبول البلدان النامية غير المشروط لمجموعة أساسية من الضوابط تتعلق بالدخول فى السوق – تشمل مبدأ الدولة الأكثر رعاية وربط الرسوم الجمركية والإلتزام بتخفيضها فى المستقبل – إلى جانب قبول منظمة التجارة العالمية ككل من حيث المبدأ .

ثانياً :- السماح للبلدان بعدم تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية " غير الأساسية " لأسباب تتعلق بالتنمية ؛ فى سياق مشاورات متعددة الأطراف مع ممثلين لمجتمعات التجارة والتنمية (المانحين والمؤسسات المالية) حول فاعلية وتأثير السياسات المعنية .

ثالثا :- الإبتعاد عن المعاملة التفضيلية التجارية التمييزية كشكل من أشكال " **المعونة التجارية** " ؛ مقترناً بتدعيم التمويل المستند إلى المنح الذى يستهدف أساساً أفقر البلدان لتحسين قدرة العرض التجارى لديها وتنافسية الشركات المحلية ؛ وإعادة توزيع المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة .

هذه الملاحظة جزئياً ؛ البعد الخاص بالمعاملة الخاصة أو التفضيلية . فالعديد من أفقر البلدان اليوم لم تستطع إستخدام نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية لتوسيع وتنويع صادراتها ؛ علاوة على ذلك ؛ فإن المعاملة التفضيلية ليست إلتزاماً يمكن تنفيذه فى ظل منظمة التجارة العالمية . وهى بدلاً من ذلك وعود ببذل أفضل محاولة ؛ وخضعت فى التطبيق للعديد من القيود والشروط . ويتطلب الهدف الثانى إجراء إصلاحات محلية – والمسألة هنا هى كيف يمكن تعبئة تأييد سياسى لمثل هذه الإصلاحات ؛ نظراً للقيود المالية ؛ وأهداف السياسة الصناعية ؛ حقيقة أن برامج التفضيل غير المتبادل قد تعنى ضمناً أن المصدرين تتوافر لهم بالفعل فرصة بلا مقابل للوصول إلى الأسواق الكبرى .

وقد تعرقل تحقيق الهدف الثالث ؛ حقيقة أن القواعد المعتمدة جرى وضعها فى كثير من الأحوال فى بلدان مرتفعة الدخل . وقواعد منظمة التجارة العالمية حول حماية الملكية الفكرية مثال جيد لذلك . تلك العراقيل التى تواجه الأهداف الثلاثة السابقة هى ما حاولنا إيجاد مخرج لها فى المحورين المحلى والإقليمى لآليتنا لمكافحة الفقر .

ب- تعديل صندوق النقد الدولى بما يتوافق وإحتياجات التنمية فى البلدان النامية[٢٤] :-

تتطلب إدارة وتنظيم الإقتصاد السياسى العالمى مؤسسات تعكس التوزيع المتغير للقوة الإقتصادية فى النظام الدولى ؛ ولكى يصبح صندوق النقد الدولى فعالاً وأكثر تكيفا مع المتطلبات الإقتصادية العالمية خاصة من جانب البلدان النامية يتعين عليه أن يجرى تغييرات جذرية فى المجالات الآتية :-

١- **قاعدة رأس المال :-** تعتبر تقوية قاعدة موارد صندوق النقد الدولى هى من أهم السبل لمواجهة ومواكبة مخرجات العولمة ، إن رأس المال المتاح لصندوق النقد الدولى حالياً أصغر كثيراً بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى العالمى ؛ مستويات التجارة العالمية ؛ وتدفقات رأس المال الدولى ، أو أى مؤشرات أخرى مماثلة للسيولة العالمية .. وبهيمن عدد صغير نسبياً من كبار اللاعبين على سوق رأس المال العالمى ؛ وفى أوقات الأزمات ، فمن الممكن حدوث خلل نتيجة لسلوكهم المساير للإتجاهات الدورية والمشابه لسلوك القطيع مما يشكل خطر على إستقرار إقتصاد وطنى معين أو إقتصادات إقليمية . وهنا صندوق النقد الدولى قد يكون قوة الموازنة المطلوبة ،فيحتاج إلى القدرة على التصرف بسرعة حتى يستطيع الإقتصاد المعنى أو المنطقة المعنية العودة مرة أخرى للمسار ولكى يستطيع أن يفعل ذلك ؛ يتعين زيادة قاعدة موارد صندوق النقد الدولى . إن الخسارة المحتملة للإقتصاد العالمى إذا ما فشل الصندوق أكبر كثيراً من تكاليف الفرصة البديلة لصندوق أكبر حجماً .

٢- **مجلس أمن إقتصادى :-** يتعين أن يصبح صندوق النقد الدولى " مجلس أمن إقتصادى للعالم " وأن يتصرف بإعتباره المقرض العالمى الذى يمثل الملاذ الأخير . وسيتمثل الدور المحورى

[٢٤] - فيجاى ل. كلكار ؛ وبرافين ك.شودرى ؛ ومارتا فندوزر-سنو ؛ " حان وقت التغيير فى صندوق النقد الدولى " ؛ التمويل والتنمية مارس ٢٠٠٥ ؛ من ص ٤٦ : ص ٤٨

لصندوق النقد الدولى فى إدارة الموجة الحالية من العولمة المحتدمة بطريقة تعزز النمو المستقر للاقتصاد العالمى مما يوفر الأمن الإقتصادى للجميع .

وبهذه التعديلات السابقة يكون صندوق النقد الدولى قد قطع شوطاً طويلا نحو إعادة إحياء المؤسسة وإعطاء العالم النامى نفوذا أكبر فى صنع القرار وهو الأمر الذى يسهم بشكل كبير فى تدعيم مقدرة البلدان النامية على مواجهة مشاكلها الإقتصادية الهيكلية والتى أبرزها ضعف مقدرتها على الحد من مؤشرات ومعدلات الفقر ومكافحة آثاره الإقتصادية والإجتماعية .

ج العمل على الحد من مخاطر الإنبعاثات الحرارية فى العالم بما يدعم جهود التنمية العالمية :-

ان الحد من تغير المناخ يمثل إستراتيجية تأمين جديرة بالإهتمام للعالم أجمعه ؛ بما فى ذلك الدول الأكثر غنى ؛ كما تمثل جزءاً أساسياً من جهودنا فى مكافحة الفقر ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تثبيت إنبعاثات الغازات الدفيئة ويجب بالتالي على قادة العالم منح الأولوية لهذا الهدف المزدوج الخاص بسياسات المناخ .

المراجع العربية :

١. اسماعيل, د. ع. ف. م., د/عمار فتحى موسى, السجاري & ,سحر عبد الرزاق عبدالله. (٢٠٢٢). دور الشراكة الإستراتيجية في دعم الأداء المستدام .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.1004-981 ,(6)13 ,

٢. جمال صابر إبراهيم, إسلام. (٢٠٢٣). التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية : دراسة تحليلية لمنصة مصر الرقمية .*المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات* ,(13.2)*5* , 135-171. doi: 10.21608/jslmf.2022.153070.1129

٣. علي, ا. ا. ا. ا. ع., ايناس احمد اسماعيل ابراهيم علي, لويس & ,رفيق وجدي. (٢٠٢٣). دور الإدارة الخضراء للموارد البشرية في العلاقة بين سلسلة الإمداد المتكاملة والأداء المستدام للمنظمة بالتطبيق على شركة حديد عز .المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية).92-49 ,(2)49 ,

٤. على شديد, م & .,مصطفى. (٢٠٢١) تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفي الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهرة .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.226-193 ,(4)22 ,

٥. محمد عبد المقصود العزب, ع. ا., عبد المقصود, أحمد قدري & ,متولي. (٢٠٢٣). أثر تطبيق تأثير التحول الرقمي على تمكين الموارد البشرية «دراسة تطبيقية على العاملين بديوان عام وزارة الصحة والسكان المصرية .«المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.120-101 ,(1)14 ,

المراجع الأجنبية :

1. Ameer, F., & Khan, N. R. (2020). Manager's Age, Sustainable Entrepreneurial Orientation and Sustainable Performance: A Conceptual Outlook. Sustainability, 12(8), 3196.
2. Castagno, F., Centobelli, P., Cerchione, R., Esposito, E., Oropallo, E., & Passaro, R. (2020). Customer Knowledge Management in SMEs Facing Digital Transformation. Sustainability, 12(9), 3899.
3. Nangoy, R., Mursitama, T., Setiadi, N., & Pradipto, Y. (2020). Creating sustainable performance in the fourth industrial revolution era: The effect of employee's work well-being on job performance. Management Science Letters, 10(5), 1037-1042.
4. Park, Y., El Sawy, O. A., & Hong, T. (2020). Digital Transformation to Real-Time Enterprise to Sustain Competitive Advantage in the Digitized World: The Role of Business Intelligence and Communication Systems. Korea Business Review, 24.
5. Jilani, M. M. A. K., Fan, L., Islam, M. T., & Uddin, M. (2020). The Influence of Knowledge Sharing on Sustainable Performance: A Moderated Mediation Study. Sustainability, 12(3), 908.
6. Socoliuc, M., Grosu, V., Cosmulese, C. G., & Kicsi, R. (2020). Determinants of Sustainable Performance and Convergence with EU Agenda 2030: The Case of Romanian Forest Enterprises. Polish Journal of Environmental Studies, 29(3).

Tondolo, V. A. G., D'Agostini, M., Camargo, M. E., Tondolo, R. D. R. P., de Lima Souza, J., & Longaray, A. A. (2020). Sustainable operations practices and sustainable

performance: relationships and moderators. International Journal of Productivity and Performance Mana